

الأصول العامة للفقه المقارن

[358] كان مسلكه قطعياً أخذ به، وما كان غير قطعي لا دليل على حجته. وأظن أن في مقياس الحجية الذي صار بأيدينا ما يغني عن التعرض لبقية تقسيماته وشرائطه، إذ لا جدوى من عرضها وإطالة الحديث فيها، وليست لها أية ثمرة عملية تترتب على ذلك.
